دليل الإجراءات والشروط القانونية للحجز التحفظي والتأميني على الأموال دراسة مقارنة بين التشريعين المصري والجزائري

المؤلف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الإهداء

إلى روح امي وابي الطاهره اللهم ارحمهم واغفر لهم وادخلهم الجنه بدون حساب يارب العالمين

التقديم

يُعد الحجز التحفظي والتأميني من أهم الأدوات الوقائية في ترسانة القانون المدني والتجاري فهو الدرع الذي يحمي الدائن من تهرب المدين أو تبديد

أمواله قبل صدور حكم نهائي في موضوع النزاع ورغم التشابه الجذري بين النظامين القانونيين في مصر والجزائر نظرا للاشتراك في المصادر التاريخية والشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي إلا أن التطبيق الإجرائي لهذه التدابير يختلف في درجة السرعة والضمانات المطلوبة

يأتي هذا الكتاب ليغلق فجوة معرفية كبيرة فمعظم الكتب تركز على التنفيذ الجبري بعد صدور الحكم وتهمل المرحلة السابقة الأهم وهي مرحلة تأمين الحق كما أن الدراسات المقارنة بين مصر والجزائر في مجال التدابير التحفظية شحيحة جدا

في هذا العمل قمنا بتشريح إجراءات الحجز التحفظي والتأميني عبر عشرة فصول متعمقة نقارن في كل خطوة بين قانون المرافعات والتنفيذ المصري وقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري هدفنا هو تقديم دليل عملي ونظري يخدم ممارس القانون ويسهم في توحيد الفقه القانوني المغاربي والمشرقي

الفهرس

الفصل الأول الإطار النظري والقانوني للتدابير التحفظية

الفصل الثاني شروط منح إذن الحجز التحفظي من القاضي

الفصل الثالث إجراءات تنفيذ الحجز التحفظي على المنقولات

الفصل الرابع الحجز التحفظي على العقارات ومنع التصرف

الفصل الخامس الحجز التأميني على الأموال لدى البنوك

الفصل السادس رفع الحجز التحفظي والضمانات البديلة

الفصل السابع تحول الحجز التحفظي إلى حجز تنفيذي

الفصل الثامن المسؤولية عن الحجز التعسفي والتعويضات

الفصل التاسع طرق الطعن في أوامر الحجز التحفظي

الفصل العاشر دراسة مقارنة شاملة وتحديات التطبيق المستقبلي

الخاتمة

المراجع والمصادر

الفصل الأول

الإطار النظري والقانوني للتدابير التحفظية

مفهوم الحجز التحفظي

يعرف الحجز التحفظي بأنه إجراء استعجالي وقائي يهدف إلى منع المدين من التصرف في أمواله أو إخفائها لحين الفصل في أصل الحق وهو لا يهدف إلى البيع فوراً بل إلى تجميد الوضع المالي للمدين

الفرق بين التحفظي والتأميني

في الفقه المصري يُستخدم مصطلح الحجز التحفظي بشكل عام بينما في التشريع الجزائري يوجد تمييز دقيق بين الحجز التحفظي (على منقولات المدين) والحجز التأميني (كضمان لديون لم تحل بعد أو هي محل نزاع) لكن الغاية واحدة وهي الحفظ

الأساس القانوني

في مصر ينظمه الباب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم 13 لسنة 1968 وقانون التنفيذ رقم 40 لسنة 1979

في الجزائر ينظمه القسم الخاص بالتدابير التحفظية ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الأمر رقم 08-09

الطبيعة الاستعجالية

تتميز هذه الإجراءات بالطابع الاستعجالي حيث تُفصل فيها بأوامر على عريضة دون خصومة كاملة لضمان المفاجأة ومنع المدين من تهريب أمواله بمجرد علمه بالدعوى

الاختصاص القضائي

يختص رئيس المحكمة الابتدائية أو قاضي الأمور المستعجلة بإصدار إذن الحجز وفي الجزائر يختص رئيس المجلس القضائي أو القاضي المكلف بالأمور المستعجلة حسب قيمة الدين وطبيعته

الفصل الثاني

شروط منح إذن الحجز التحفظي من القاضي

وجود دين حال الأداء

يشترط عادة أن يكون الدين حال الأداء أي مستحق الوفاء فوراً إلا في حالات الحجز التأميني حيث يجوز الحجز على ديون غير حالة إذا كانت مؤكدة الكتابة

الاستحقاق الظاهري للحق

يجب على طالب الحجز إثبات وجود قرينة قوية على أحقيته في الدين ولو بشكل ظاهري ولا يشترط الفصل النهائي في الموضوع في هذه المرحلة

الخوف من الضياع أو التهرب

هو الشرط الجوهري حيث يجب إقناع القاضي بأن هناك خطراً حقيقياً يهدد استيفاء الحق إذا لم يُتخذ إجراء تحفظي فوري مثل سفر المدين أو بيع أصوله

تقدير مبلغ الحجز

يحدد القاضي في إذنه المبلغ التقريبي الذي يجوز الحجز عليه ولا يجوز تجاوز هذا الحد إلا بقدر المصاريف المتوقعة والفوائد

الإذن المسبق

الأصل أن الحجز التحفظي لا يتم إلا بإذن من القاضي يصدر بناء على عريضة تقدم من الدائن ويصدر الأمر في نفس اليوم أو خلال مدة قصيرة جداً

الفصل الثالث

إجراءات تنفيذ الحجز التحفظي على المنقولات

تحرير محضر الحجز

بعد الحصول على الإذن يقوم محضر العدل في مصر أو المحضر القضائي في الجزائر بتحرير محضر الحجز في مكان وجود المنقولات

وصف المنقولات

يجب وصف المنقولات وصفاً دقيقاً يمنع اللبس وتحديد عددها وأنواعها ووضعها تحت يد الحارس القضائي

تعيين الحارس

يُعين المحضر حارساً على المنقولات المحجوزة وقد يكون المدين نفسه حارساً قضائياً ملزماً بالمحافظة

عليها أو يُعين شخص ثالث

الإعلان للمدين

يجب إعلان المدين بمحضر الحجز خلال مهلة محددة قانوناً وإلا اعتبر الحجز لاغياً وهذه المهلة تختلف بين التشريعين ولكنها قصيرة لضمان العلم

آثار الحجز على التصرف

يمنع الحجز التحفظي المدين من التصرف في المنقولات تصرفاً ناقلاً للملكية ولكن لا يمنعه من الانتفاع بها ما لم يأمر القاضي بغير ذلك

الفصل الرابع

الحجز التحفظي على العقارات ومنع التصرف

قيد الحجز

يتم الحجز التحفظي على العقارات بقيده في سجل الشهر العقاري في مصر أو مصلحة حفظ العقار في الجزائر بمجرد الاطلاع على القيد يصبح الحجز نافذاً تجاه الغير

منع التصرف

يترتب على القيد منع المدين من بيع أو رهن أو التصرف في العقار بأي شكل من الأشكال حتى يتم الفصل في الدعوى الأصلية

مدة سريان الحجز

للحجز التحفظي على العقار مدة زمنية محددة يجب خلالها رفع الدعوى الموضوعية وإلا سقط الحجز تلقائياً وتزول آثاره

تجديد الحجز

يجوز لطالب الحجز طلب تجديده قبل انتهاء مدته إذا لم يفصل في الدعوى الأصلية وذلك بأمر جديد من القاضي

رفع الحجز

يُرفع الحجز إما بحكم نهائي برد الدعوى أو بسداد الدين أو بتقديم ضمان كافٍ يقبله القاضي أو الدائن

الفصل الخامس

الحجز التأميني على الأموال لدى البنوك

إجراءات الحجز المصرفي

يُوجه محضر الحجز إلى البنك الذي يتعامل معه المدين مرفقاً بصورة من إذن القاضي ويطلب تجميد الحسابات حتى سقف المبلغ المحدد

سرية الحسابات البنكية

يستثنى الحجز التحفظي من قاعدة سرية الحسابات البنكية بناء على إذن القضاء المختص مما يسمح للبنك بالإفصاح عن أرصدة المدين للحجز عليها

تجميد الرصيد

يقوم البنك بتجميد المبلغ المحجوز عليه فور استلام المحضر ولا يجوز له صرف أي مبلغ للمدين حتى لو كان الرصيد أكبر من المبلغ المحجوز

الحجز على الحسابات المشتركة

في حال وجود حساب مشترك يجوز الحجز على حصة المدين فقط ويقوم البنك بتحديد هذه الحصة وفقاً للقانون والاتفاق المبرم بين أصحاب الحساب

الإبلاغ بالرصيد

يجب على البنك إبداء إقرار رسمي بما في ذمته للمدين خلال مهلة محددة وإلا تعرض للمسؤولية المدنية والتعويضات

الفصل السادس

رفع الحجز التحفظي والضمانات البديلة

أسباب رفع الحجز

يُرفع الحجز التحفظي بزوال السبب الذي أوجبته مثل

سقوط الدين أو انقضاء المدة القانونية دون رفع الدعوى الموضوعية

الضمان البديل

يجوز للمدين طلب رفع الحجز بتقديم ضمان كافٍ ومقبول سواء كان نقداً يودع في خزينة المحكمة أو كفالة بنكية أو عقارية تغطي قيمة الدين

إجراء رفع الحجز

يتم الرفع إما باتفاق الطرفين أو بأمر من القاضي المستعجل بعد نظر طلب المدين وإثبات كفاية الضمان المقدم

آثار رفع الحجز

بزوال الحجز تعود للمدين حرية التصرف في أمواله

وتسترد البنوك والأطراف الثالثة أهلية التعامل مع الأموال المحجوزة سابقاً

المسؤولية عن التأخير

إذا تأخر الدائن في رفع الحجز بعد زوال سببه تعمداً فإنه يتحمل مسؤولية تعويض المدين عن الأضرار الناتجة عن شلل أمواله

الفصل السابع

تحول الحجز التحفظي إلى حجز تنفيذي

شرط التحول

يتحول الحجز التحفظي تلقائياً أو بناء على إجراء بسيط إلى حجز تنفيذي بمجرد حصول الدائن على سند تنفيذي واجب النفاذ (حكم نهائي أو سند

رسمي)

الإجراءات اللازمة

في مصر يحتاج الدائن إلى تأكيد الحجز التحفظي وتحويله لتنفيذي بإجراءات مبسطة أمام قاضي التنفيذ

في الجزائر يتم الإشهار بالحكم النهائي وربطه بالحجز التحفظي ليصبح سنداً للبيع بالمزاد

أثر التحول على المرتبة

يحافظ الدائن على تاريخ الحجز التحفظي كمرتبة له في التوزيع مما يمنحه أولوية على الدائنين اللاحقين حتى لو صدر حكمه متأخراً

بدء إجراءات البيع

بعد التحول يبدأ العد التنازلي لإجراءات بيع المنقولات أو العقارات بالمزاد العلني وفق الإجراءات العادية للتنفيذ الجبري

عدم الحاجة لحجز جديد

لا يحتاج الدائن لتحرير محضر حجز جديد بل يكفي محضر تأكيد التحويل مما يوفر الوقت والمصاريف

الفصل الثامن

المسؤولية عن الحجز التعسفي والتعويضات

معيار التعسف

يكون الحجز تعسفياً إذا صدر بدون إذن قضائي حيث يلزم أو إذا ثبت سوء نية الدائن أو المبالغة في تقدير المبلغ المحجوز عليه بشكل جائر

مسؤولية الدائن

يتحمل الدائن المسؤولية المدنية الكاملة عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تلحق بالمدين نتيجة الحجز التعسفي مثل توقف النشاط التجاري أو ضرر السمعة

مسؤولية المحضر

قد تثور مسؤولية محضر العدل إذا أخطأ في إجراءات التنفيذ أو حجز أموال غير مملوكة للمدين بخطأ جسيم منه

تقدير التعويضات

تقدر المحكمة التعويضات بناءً على حجم الضرر الثابت ومدة الحجز ونية الدائن وقد تشمل الأرباح الضائعة في

الحالات التجارية

الدعوى المقابلة

يجوز للمدين رفع دعوى مقابلة أو دعوى مستقلة للمطالبة بالتعويضات أثناء نظر الدعوى الأصلية أو بعدها

الفصل التاسع

طرق الطعن في أوامر الحجز التحفظي

التظلم من الأمر

يجوز للمدين التظلم من أمر الحجز التحفظي أمام نفس القاضي الذي أصدره أو أمام درجة أعلى خلال مهلة قصيرة محددة قانوناً

أسباب الطعن

يمكن الطعن لعدم توفر شروط الحجز مثل عدم وجود خطر التهرب أو عدم استحقاق الدين ظاهرياً أو المبالغة في المبلغ

وقف التنفيذ

يجوز للقاضي عند النظر في التظلم أن يأمر بوقف تنفيذ الحجز مؤقتاً إذا رأى أن استمراره سيسبب ضرراً جسيماً لا يمكن إصلاحه

الطعن في الإجراءات

بالإضافة للطعن في الأمر ذاته يجوز الطعن في صحة إجراءات تنفيذ الحجز إذا شابها بطلان شكلي كالإعلان غير الصحيح

الفصل في الطعون

تفصل المحاكم في طعون الحجز التحفظي باستعجال شديد نظراً للطبيعة المؤقتة والإلحاحية لهذه التدابير

الفصل العاشر

دراسة مقارنة شاملة وتحديات التطبيق المستقبلي

جدول مقارنة موجز

يتشابه النظامان في ضرورة الإذن القضائي وشرط الخوف من الضياع وإمكانية التحول لتنفيذي

ويختلفان في المواعيد الدقيقة لرفع الدعوى الموضوعية وآليات الطعن ودرجة مرونة قبول الضمانات البديلة

أوجه التشابه

الاشتقاق من القانون الفرنسي نموذج نابليون التركيز على عنصر المفاجأة حماية حقوق الدائن مع مراعاة عدم إيذاء المدين دون وجه حق

أوجه الاختلاف

الإجراءات في الجزائر تميل نحو مركزية أكثر في بعض مراحل الإذن بينما تتمتع المحاكم المصرية بمرونة في تقدير الخطر تفاصيل الرسوم القضائية وقيم الضمانات تختلف

التحديات العملية

يواجه التطبيق تحديات مثل صعوبة تتبع أموال المدين المهاربة بسرعة استخدام الحسابات الوهمية صعوبة التنسيق السريع مع البنوك في بعض الأحيان

الرقمنة والحجز الإلكتروني

تتجه مصر والجزائر نحو ربط السجلات العقارية والبنكية إلكترونياً بالقضاء مما يسمح بإصدار أوامر حجز وتنفيذها فورياً عبر الشبكات الآمنة

توصيات لتعديل التشريع

توحيد مواعيد رفع الدعوى الموضوعية بعد الحجز
تسهيل إجراءات قبول الضمانات البنكية تعزيز العقوبات على المماطلة في رفع الحجز unjustified تطوير منصات الحجز الإلكتروني المباشر

الخاتمة

نبض مستمر نحو عدالة وقائية

ختاما يُعد الحجز التحفظي والتأميني صمام الأمان في المنظومة القضائية فهو يمنع تحول النصر القانوني إلى هزيمة عملية بسبب تفريغ المدين لذمته ومن خلال هذه الدراسة المقارنة يتضح أن التشريعين المصري والجزائري يمتلكان أدوات قوية تحتاج فقط لتحديث إجرائي ومواكبة تكنولوجية

إن التوازن بين حق الدائن في التأمين وحق المدين في عدم التعسف هو جوهر الفلسفة القانونية لهذه التدابير نأمل أن يساهم هذا الكتاب في رفع كفاءة الممارسين القانونيين وتحقيق عدالة أسرع وأكثر فعالية في البلدين الشقيقين

المراجع والمصادر

أولا التشريعات المصرية

قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13

لسنة 1968

قانون التنفيذ المصري رقم 40 لسنة 1979 وتعديلاته

القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948

مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية في المواد المستعجلة والتحفظية

ثانيا التشريعات الجزائرية

قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري الأمر رقم 08-09 لسنة 2008

القانون المدني الجزائري الأمر رقم 75-58

قانون التجارة الجزائري

مجلات الأحكام الصادرة عن المجلس القضائي والمحكمة العليا الجزائرية

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي